الفصل الثاني: بيئة المنطقة المغاربية: الأبعاد والمضامين

في هذا الفصل نتطرق إلى دراسة عامة نتعرف فيها على منطقة المغرب العربي من حيث الموقع الجغرافي والإمكانيات والمقومات التي تمتلكها المنطقة إضافة إلى أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية، أما المبحث الثاني فيشمل العملية التكاملية في المغرب العربي واتحاد المغرب العربي.

المبحث الأول: المغرب العربي : دراسة جيوسياسية

يشمل هذا المبحث على تعريف منطقة المغرب العربي و أهميتها الاستراتيجية كذلك التطرق الى مقومات المنطقة المغاربية وخصائصها بالإضافة الى الإمكانيات والموارد المتاحة في بلدان المغرب العربي.

المطلب الأول: أهمية منطقة المغرب العربي

تعتبر منطقة المغرب العربي ذات أهمية بالغة نظرا للموقع الجغرافي والاستراتيجي الذي تحتله، وقبل التمعن أكثر في أهمية المنطقة ارتأينا التعريج على التعريف بها وتسميتها، إضافة إلى موقعها الجغرافي.

إن منطقة المغرب العربي في بعدها وعمقها الحضاري والتاريخي عرفت في الماضي تعدد تسميتها، فمن كان يأتي من الشمال مثل: الرومان والأوروبيون يسمونها "شمال إفريقيا "، مع أن هذه التسمية تستدعي إدخال مصر ضمن المجموعة، ومن كان يأتي من الشرق مثل العرب والأتراك كان يستعمل كلمة غرب أو مغرب ويدخل ضمنها الأندلس وغرب إفريقيا أما المصريون القدامى فقد أطلقوا عليها اسم "امانتي" أي عروس المغرب وأطلق عليها أحيانا بلاد الامازيغ أي الوطن الحر، وبلاد "البربر" و"المور"و"المغرب الإسلامي"[1].

[1] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص.75.

ويطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي الكبير لتميزه عن دولة المغرب الأقصى، والمغرب الأوسط . الجزائر. والمغرب الأدنى . تونس . حيث تنشد هذه الدول الثلاثة الإطار الضيق للمجموعة المغاربية تبقا لقربها وبعدها جغرافيا عن المشرق العربي[1].

وتقع دول المغرب العربي في شمال قارة إفريقيا، وتمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط حتى المحيط الأطلسي، يحدها من الشرق (مصر والسودان) ومن الغرب (المحيط الأطلسي بساحل طوله 3146كلم) ومن الشمال (البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 4887كلم).

ومن الجنوب (تشاد و مالي والنيجر والسنغال)، كما يقع بين دائرتي العرض 15 و37° شمالا وبين خطي طول 17 و25° شرق خط غرينتش وهو منطقية جغرافية تضم خمس دول :الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب و موريتانيا، حيث تبلغ مساحة دول المغرب العربي حوالي 6 ملايين كم^{2}و تشكل مساحة تلك الدول مجتمعة ما يعادل 42% من مساحة الوطن العربي.[2]

وتتوزع هذه المساحة كالآتي:

الجزائر: 2.381.741 كلم^2

المغرب: 446.550 كلم^2

تونس: 163.610 كلم^2

ليبيا: 1.759.540 كلم^2

موريتانيا:1.032.455 كلم^2

---

[1] مصطفى الكثيري، الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية،(الأردن: منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، 1986)، ص.8.

[2] ما هي دول المغرب العربي؟، انظر على الرابط التالي:
http://mawdoo3.com/%d9%85%d8%a7-%d9%87%d9%8a-%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d84%-d9%85%d8%ba%d9%8a
تم تصفح الموقع بتاريخ:2015/04/17

ويبلغ عدد سكان دول المغرب العربي حوالي 90 مليون نسمة _حسب إحصائية 2012 _ وينقسم السكان فيها إلى عنصر عربي وامازيغي، يتركز الوجود الامازيغي في المغرب، في حين أن معظم سكان الجزائر من العرب، حيث يعتنق سكان المغرب العربي الديانة الإسلامية، وقلة قليلة تعتنق المسيحية واليهودية، وهناك ثلاثة لغات لسكان المنطقة وهي:

اللغة العربية: اللغة الأصلية.

اللغة الامازيغية: ثاني اللغات المشهورة خاصة في المغرب و تونس والجزائر.

اللغة الفرنسية: هي غير رسمية لكنها مشهورة خاصة في : الجزائر، المغرب، تونس و موريتانيا.

تعتبر الجزائر اكبر بلدان المغرب العربي مساحة، حيث تقع في الجزء الشمالي الغربي من قارة إفريقيا، فمن الشمال تطل غلى البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كم ومن الشرق تطل على تونس وليبيا والمغرب غربا كما يحدها كل من النيجر ، مالي وموريتانيا من جهة الجنوب.

وتقع ليبيا في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية، وتحدها جمهورية مصر العربية من الشرق، والسودان من الجهة الجنوبية الشرقية ، وتشاد والنيجر من الجنوب، والجزائر من الغرب وتونس من الجهة الشمالية الغربية، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله1800 كم.

الجمهورية التونسية تقع شمال القارة الإفريقية، فيطل شمالها وشرقها على البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله1300 كم، وتطل من الجنوب الشرقي على ليبيا، ومن الغرب تحدها الجزائر.

إما موريتانيا–لجمهوريةالإسلامية الموريتانية– فتقع في الجهة الشمالية الغربية لقارة إفريقيا، وتطل من الشمال على الجزائر و الصحراء الغربية، ويحدها من الجنوب السنغال ومن الشرق مالي، كما تطل حدودها على المحيط الأطلسي بساحل طوله حوالي 700 كم .

أما المملكة المغربية فتقع في الجانب الغربي من القارة الإفريقية، يطل شمالها على البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 537 كم ويطل غربها على المحيط الأطلسي يتوسطها مضيق جبل طارق، كما تطل من الشرق على الجزائر ومن الجنوب على موريتانيا.[1]

إن منطقة المغرب العربي بموقعها الاستراتيجي والحيوي على الكرة الأرضية من خلال تواجدها على ضفتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وشمال إفريقيا، وبامتدادها للعالم العربي وبقربها من أوروبا، قادرة بان تكون منطقة دولية حرة بامتياز لتنقل الأشخاص والمنتجات وكذلك بانفتاحها على الجهات الأربعة للعالم [2]، فهي نقطة التقاء القارات الثلاث: أوروبا، إفريقيا واسيا، ونقطة تواصل بين المحيط الأطلسي والهندي ومهد الحضارات الثلاث، عدد سكانها حوالي 90 مليون نسمة موزعين على مساحة جغرافية مساحتها حوالي 6 مليون كلم^2 وسواحلها تبعد الكثير عن أوروبا حوالي 16 كلم بينها وبين جبل طارق وتحتوي المنطقة على موارد وثروات باطنية وهمة، خاصة النفط والغاز الطبيعي، إذ تضم ثلثي الاحتياطات العالمية من النفط المتواجد بالجزائر وليبيا، والفوسفات في المغرب الأقصي، وتختزن الجزائر حوالي 3.7 ترليون متر^3 من احتياط الغاز الطبيعي مما يضعها في المرتبة السابعة عالميا في هذا المجال وهو يوازي نحو6%من مجموع احتياطي الأوبك[3].

وبصفة إجمالية فان الغرب العربي يتوفر على ما يلي:

50مليار برميل من النفط أي ما يعادل 4.58 % من الاحتياط العالمي من النفط و 7.34% من الاحتياطي العربي.

6100مليار م^3 من الغاز أي ما يعادل 3.93% من الاحتياطي العالمي و 17.58% من الاحتياطي العربي.

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، ((د.م.ن) دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004)، ص.22،23.

[2] عمر العسري،"مشروع الحكم الذاتي وآفاق التعارف المغاربي"، مجلة الفقه والقانون، عدد 15، (2003)، ص.35.

[3] صفية نزاري، المرجع السابق، ص.61.

44 مليار طن من الفوسفات أي ما يعادل 34%من الاحتياطي العالمي

134 مليون طن من الفحم أي مايعادل 16.6% من الاحتياطي العالمي

210 مليون طن من الكوبال أي مايعادل 10% من الاحتياطي العالمي

45 مليون طن من الزنك، بنسبة 2% من الاحتياطي العالمي[1].

إضافة إلى ذلك فمنطقة المغرب العربي تتميز بتنوع بيئتها الطبيعية إذا تشمل الأراضي أقاليم الغابات و المناطق شبه الرطبة و الأقاليم الجافة و الأقاليم الصحراوية، وانعكس هذا التنوع على المحاصيل الزراعية إضافة إلى تنوع الثروة الحيوانية و البحرية التي تتمتع بها أقطار المغرب العربي، إضافة إلى الثروة البشرية التي يمثل منها الشباب 90% وهي القوة الضاربة و المؤثرة في أي مجتمع[2].

إضافة إلى إمكانيات المغرب العربي نجد أن إطلالة المنطقة على البحر الأبيض المتوسط عززت من مكانتها، وذلك للأهمية الكبرى بالنسبة لأوروبا بضمه مضائق مهمة مثل: مضيق جبل طارق و قناة السويس و المضائق التركية، لذا يعتبر البحر المتوسط شريان الحياة الاقتصادية للضفة الشمالية و الجنوبية للحوض، قد جعلت هذه الأهمية منطقة المغرب العربي محط إطماع الدول الأوروبية التي راحت إلى محاولة السيطرة على هذه الرقعة منذ عهود خلت، عندما كانت بريطانيا تحاول بسط هيمنتها على المتوسط من خلال سيطرتها على جبل طارق وقبرص و مالطا، حتى الولايات المتحدة الأمريكية و منذ عام 1783 تولدت لديها الرغبة في السيطرة على المتوسط وذلك من خلال التوقيع على عدة معاهدات تجارية مع الدول المغاربية. وفي عام 1794 أرسلت لأول مرة في تاريخها باخرة حربية إلى البحر المتوسط .

[1] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص ص.88،89

[2] رضوان عيناد ثابت،" تصورات حول المغرب الكبير"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 6، (1987)، ص.46.

ولقد حاول الفرنسيون آنذاك منع الأمريكيين لكنهم لم ينجحوا، ومنذ عام 1963 كانت الجزائر بالنسبة للأمريكيين مفتاح شمال إفريقيا، نظرا لموقعها الإستراتيجي على منطقة جنوب المتوسط. وما تكمله من ثروة نفطية و التي تشكل شريان الاقتصاد العالمي، إضافة إلى تصاعد المخاطر الأمنية في المنطقة [1].

تعتبر أيضا المنطقة المغاربية ذات أهمية اقتصادية إذ اعتمدت بلدانها على نماذج اقتصادية موجهة، هذه الدول هي كل من الجزائر، المغرب و تونس باستثناء ليبيا التي لم تنخرط في المسعى المتوسطي و موريتانيا التي ليست لها واجهة متوسطية و تربطها بالمجموعة الأوروبية علاقات في إطار اتفاقية" لومي" لدول المغرب العربي الكثير من نقاط التشابه. غير أنه لكل بلد خصوصياته، فقد بذلت أقطار المنطقة المغاربية جهود كبيرة للتكامل و التعاون أثمرت بتأسيس اللجنة الدائمة للتنسيق المغاربي سنة 1964 والتي سعت إلى تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية غير أن التجربة لم تمر طويلا و جمدت في بداية السبعينيات، كما اعتمدت بلدان المنطقة في هذه الفترة على برامج تصنيعية وإحداث مشاريع صناعية، وهذا بفضل الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول و الفوسفات و خاصة بالنسبة للجزائر التي يعتمد اقتصادها على البترول الشيء الذي مكنها من تأميم الصناعات البترولية و خلال عقد الثمانينات عرفت أسعار المواد الأولية انخفاض كبيرا أثر على اقتصاديات الدول المغاربية، بحيث انخفضت مدا خيل التصدير، الأمر الذي جعل هذه الدول عاجزة عن إيفاء ديونها، وبقيت تنفق كل مداخليها

لتغطية المطالب الاجتماعية، و أصبحت هذه الدول تعيش أزمة اقتصادية.

كما ظلت هذه العلاقات يشوبها الضعف إلى سنة 1988 أين جاءت فكرة تأسيس إتحاد المغرب العربي [2].

المطلب الثاني: خصائص ومقومات المغرب العربي

[1] صفية نزاري، المرجع السابق، ص.62.

[2] مريم زكري،" البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية _ المغاربية"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: دراسات أورو_ متوسطية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة تلمسان، 2011/2010)، ص ص .18، 19.

قبل أن نتطرق إلى المقومات الأساسية التي تشترك فيها بلدان المغرب العربي يجدر بنا أن نتعرض إلى التعريف بمصطلح"المقومات"، ونقصد به تلك العناصر والخصائص التي تتميز بها مجموعة بشرية عن غيرها من المجموعات الأخرى كما يمكن أن نسميها القواسم المشتركة التي تجمع بين أفراد أمة واحدة أو مجموعة من الدول تتقاسم شعوبها الروابط نفسها، ويمكن أن نحصر هذه المقومات في اللغة، الدين، الوحدة الجغرافية والتاريخية، بما في ذلك العادات و التقاليد و المصير المشترك كما قال العلامة الشيخ "عبد الحميد بن باديس "زائد النهضة العربية في الجزائر, عندما قال:" تختلف الشعوب بمقوماتها كما يختلف الأفراد و لا بقاء لشعب الإبقاء مقوماته و مميزاتها كالشأن في الأفراد فالجنسية القومية هي مجموع تلك المقومات و تلك المميزات و هذه المقومات و المميزات هي اللغة التي يعبر بها و يتأدب بأدبها و العقيدة التي يبني حياته على أساسها و الذكريات التاريخية التي يعيش عليها و ينظر لمستقبله من خلالها و الشعور المشترك بينه و بين من يشاركه في هذه المقومات و المميزات"[1].

يرى البعض أن للمغرب العربي خصوصيات ومقومات طبيعية، جغرافية وحضارية شكلت له إطارا متميزا عن المشرق العربي.[2]

أما عن المقومات الطبيعية فان جنوب المغرب العربي يسخر بثروات باطنية هامة إذا هناك مخزون هام ووافر من النفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى مناجم الحديد والفوسفات، هذه الثروات موزعة على بلدان المغرب العربي الخمس كل من الجزائر، ليبيا وتونس (النفط والغاز الطبيعي) وموريتانيا والمغرب الأقصى (مناجم الحديد والفوسفات)، كما أن القطاع الزراعي في دول المغرب العربي له مكانته الخاصة حيث تشكل الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته 4% من المساحة الكلية للمنطقة.

[1] وزارة الشؤون الدينية، آثار الإمام عبد الحميد بن باديس، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين،ج4، (قسنطينة: مطبعة البعث، 1985)، ص.17.

[2] محمد الصالح الهر ماسي، مقاربة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر،(دمشق: دار الفكر،2001)، ص35.

ورغم هذه الإمكانيات المعدنية والنباتية المتواجدة في الإقليم المغاربي إلا أنها ليست مستغلة بالقدر الكافي ولم تحظ بالمستويات الاستثمارية اللازمة. وإن كل هذه المعطيات الجغرافية والاقتصادية تعتبر من مؤهلات الوحدة المغاربية[1]، حيث يرى المتخصصون في الدراسات الاستراتيجية أن أهمية الوحدة الجغرافية أو الطبيعية للمغرب العربي تمكن في:

1. منطقة ربط بين مختلف القارات.

. إفريقيا السوداء في الجنوب.

. أوربا من الشرق ومن الشمال.

. أمريكا متن المغرب عن طريق المحيط الأطلسي.

وهو ما عبر عنه" أندري سيق فريد" بقوله: كثير منة الدول لها مواقع مفتوحة لا متناهية، تطل بها على الممكن وعلى المستقبل، وضعها دول المغرب العربي.

2. يتميز المغرب العربي عن بقية إفريقيا بخصوصية ظروف الطبيعة، ولهذه الظروف أثرها على السلوك الإنساني للمنطقة.

3 . من جهة المناخ فإن المغرب العربي هو منطقة اتصال بين المنطقة الحارة والباردة إنها منطقة خلاف بين الرطوبة والجفاف حيث يزداد التصحر كلما تم الاتجاه إلى الجنوب.أما بالنسبة للتربة فان للظروف المناخية إثر في تحديد نوعية التربة المغاربة إذ تشكل التربة الكلسية أغلبيتها.

5 . على صعيد الغطاء النباتي فان ندرة الأمطار وفقر التربة لم تهيئ الأجواء لنمو النباتات، فعوامل التصحر والتغذية لها اثر على التربة وخاصة كلما تم الاتجاه إلى الداخل والى الجنوب فالحلفاء تميز الغطاء النباتي.

[1] عبد الحميد براهمي، المغرب العربي في مفترق الطرق فير ظل التحولات العالمية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص.27.

6 . وحدة التضاريس : حيث تمثل منطقة جغرافية واحدة بسهولها وهضابها وجبالها ويضاف إلى ذلك موقعها الجغرافي والفلكي الذي يجعل منها كتلة جغرافية رئيسية ذات تأثير إقليمي كبير خاصة بالنظر إلى مساحتها[1].

7 . اعتبار المنطقة حلقة وصل وملتقى الطرق التجارية التي تجمع بين ثلاثة قارات وارتباطها وتحكمها في العديد من الضائق البحرية والمسطحات المائية.

وان التجانس الجغرافي جعل منطقة المغرب العربي منفردة عن بقية إفريقيا.

وهكذا نخلص إلى القول بان الجغرافيا في المنطقة تشكل إحدى العوامل الأساسية لوحدة مغاربة وتوفر أرضية صالحة لبناء مجتمع مغاربي موحد[2].

يقول الفيلسوف الألماني "شوبنهاور" إن "التاريخ للأمم بمثابة العقل للانفراد" فللمورث التاريخي دورا مهما في تشكيل هوية مميزة لدول المغرب العربي.

إذا رغم محولات العدو الأوربي لفك أواصر الوحدة بين شعوب المنطقة وتجزئة الكيان ألمغاربي، إلا أن الوحدة المغاربة كانت فوق كل اعتبار[3].

إن التاريخ الواحد للكيانات المغاربة شعوبا ودولا جعل منه عاملا ساعد على إقامة حدودا حضارية ككتلة واحدة يحدد مستقبلها' ومستقبل لا يرسم بناء على الظروف التي تعيشها الشعوب، بل تمتد جذورها إلى الماضي وتاريخها الطويل الحافل بمقاومة الاستعمار، والإمبراطوريات الغربية نتيجة الموقع الاستراتيجي

[1] صلاح الدين الشامي وفؤاد محمد الصقار، جغرافية الوطن العربي الكبير، الطبعة الثالثة، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975)، ص.81.

[2] ناصر الدين سيعيدوني، "التاريخ وأهميته في بناء الوطن"، مجلة الباحث، عدد2، (نوفمبر 1984)، ص.91.

[3] عائشة عباش، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008/2007)، ص.60.

لشمال إفريقيا، فكان هذا الأخير كامن خلف طمع هذه الإمبراطوريات في السيطرة على المنطقة المغاربية، غير إن الوعي لهذه النوايا ساعد على مقاومتها، فأضطر الفينيقيون والرومان والوندال إلى الإقامة على السواحل لعدم قابلية المناطق الداخلية للاختراق، وهذا التاريخ المشترك "ماسينيسا" "إفريقيا للأفارقة" وهو تاريخ عززه الإسلام قبل قرون من العدوان الفرنسي.

فلقد كان للتمازج التاريخي والتجانس الجغرافي في منطقة المغرب العربي نتائج أهمها التحول إلى الوحدة الثقافية أصيلة، طبعت لمجتمع مغاربي منذ أقدم العصور، فتقاربت ألسنته ولهجته وتوحدت معتقداتهم وتناسقت أساليب عيشه.[1]

. من المقاومات والمعطيات الحضارية في المغرب نجد إضافة إلى الوحدة الطبيعية الجغرافية والتاريخية كل من اللغة، الدين، المصير المشترك.

أما الدين فهو حقيقة كلية، ووحدة لا تقبل الانقسام، ويعتمد في أساسه على العقيدة وعلى النقل لا على العقل وعلى الاستدلال لا على الاستنباط، حيث يذهب "سمير أمين" إلى رصد أهمية الدين باعتباره يؤدي وظيفة أساسية في تكوين والمجتمعات، فهو الذي يحدد مصيرها وأساليب عملها فقد يبين التاريخ مدى قدرة الدين على تقوية الأمم وتطويرها وكيف كان سقوط الحضارة جراء غياب الدين. إلا انه لا يمنع أن يكون سببا في قيام نزعات كالحروب الدينية في أوروبا.[2]

لم يمنع تشبث سكان المغرب العربي بلغتهم وعاداتهم وتقاليدهم من الدخول الإسلام فقد استغرق ذلك حوالي ثلاثين سنة. وعندما تأكد المغاربة بان الدين الإسلامي ليس أيديولوجية سلطة خارجية اعتنقوه تبنوا المذهب المالكي، الملخص في جوهره للقران والسنة.[3]

---

[1] نجية بلخثير، المرجع السابق، ص.80.

[2] المرجع نفسه، ص.76.

[3] الصادق الخوني، "من ملامح شخصية المغرب العربي: العصور الوسطى"، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد 9، (1983)، ص.59.

أما عن اللغة فقد تطرق لها مجموعة من الكتاب الفرنسيين بقولهم <<إن المكانة التي تبوأها الشعوب في كتب التاريخ لا ترجع إلى القيمة الذاتية لتلك الشعوب وتعلقها بأرضها وحبها لوطنها وشموخها بأنفها واعتزازها بنفسها ومدى شجاعتها وعدالة قوانينها، بقدر ما تتوقف على فصاحتها في الإبانة على نفسها ويضيف "فيخته" إن: <<اللغة هي رمز وجود الأمة وبقدر أصالة اللغة والمحافظة على اللغة الأصلية تكون المجموعة البشرية أمة وشعب أصيلا أو مجرد أشتاتا فحسب... إن اللغة تأثر في الشعب المتكلم بها تأثيرا لا حد له يمتد إلى تفكيره إدارته وعواطفه وتصوراته والى أعماقه وان جميع تصرفاته تصبح مشروطة بهذا التأثير ومتكيفة به...>>.[1]

إذا كانت اللغة البربرية هي السائدة في البلدان المغاربية قبل الفتح الإسلامي وهي لغة شفوية لا توجد طريقة ولا حروف لكتابتها رغم المحاولات. بعد الفتح الإسلامي اختلط السكان الأصليون بالعرب المهاجرين من اليمن والحجاز...الخ، فنتج عن هذا الاختلاط انتشارا واسعا للغة العربية على حساب تقلص اللغة البربرية، باعتبار اللغة العربية هي الرسمية لأنها لغة القرآن، إضافة إلى حرية السكان والاحتفاظ بلهجاتهم المحلية التي لا تزال حية إلى يومنا هذا في جل أقطار المغرب العربي.

وهذا التمازج بين الأصل البربري والدين الإسلامي واللغة العربية، نتج منه تكوين هوية مغاربية مميزة ومتماسكة، وقد تجسد ذلك إبان فقرة الاحتلال الأوروبي للبلاد المغربية، فقد تطوع التونسيين مثلا في حرب الجهاد الليبي عام1911 وكذا الثورة الجزائرية.

وفي هذا يقول الدكتور عبد الباقي الهر ماسي :"إن المجتمعات المغاربية مندمجة بطريقة غير موجودة فهي المشرق فهي إسلامية، مالكية متجانسة على الصعيد الديني والمذهبي...ولا نجد تميز بين البعد العربي والبعد

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، "اللغة والشخصية في حياة الأمم"، مجلة الثقافة، العدد2، (ماي1971)، ص.7.

الإسلامي، وأكثر من ذلك فالمغرب العربي ينتمي بطريقة حضارية لا تقبل التقسيم...والتطور التاريخي في المغرب جعل من الوطنية لغة النقاش والحوار، وهذا يعني ولاء الناس للدولة[1].

أيضا لا يمكن الحديث عن وحدة الدولة المغاربية دون إدراج وحدة المصير المشترك، إذا كانت المحاولات الوحدوية الأولى في معهد الملك البربري "ماسينيسا" ثم "يوغرطا" وفي الفترة الأولى للحكم الإسلامي وانتهاء بالمحاولات التي قام بها الفاطميون بتأسيس الدولة الفاطمية والمرابطون بتأسيس الدولة المرابطية والموحدون أثناء قيام الدولة الموحدية وفي الأخير الانضمام إلى الخلافة العثمانية.

كذلك فان عامل المصير المشترك متوفر في الدولة المغاربية فان اتحاده في القصيدة واللغة والمصالح الاقتصادية والوحدة الجغرافية والتاريخ المشترك خلق لديهم الشعور المشترك والرغبة في العيش معا[2].

المبحث الثاني: العملية التكاملية المغاربية: النشأة، الأهداف والبناء المؤسساتي

تختلف نظرة كل الدول من دول المغرب العربي تجاه مفهوم التكامل ومدى الإحساس بضرورته، التي يحتلها على الأجندة السياسية الداخلية للدولة، وذلك ما كان في الكثير من الأحيان المحدد الرئيسي لسقف تعامل الحكومات وتعاطيها مع مبادرات ومشاريع التكامل الجهوي، ففي حين كان العمل التكاملي بالنسبة لبعض الدول المغاربية حاجة مصلحية تفتضيها قلة الموارد ومحدودية الإمكانات التنموية، كانت قضيته التكامل أو الاندماج بالنسبة لبعض الدول قضية محورية ومسالة جوهرية تتعدى نطاق المصلحة والمعايير الضيقة للمكاسب والعوائد، لتنظر المصادر البناء المغاربي كقضية وجود ومسالة مصير، أيضا الأمر يختلف بين من يعي هذه الحقيقة كاعتقاد راسخ ومن يحملها كشعار سياسي.

ومن خلال ما تقدم سنتطرق في هذا المبحث إلى بدايات التكامل في المغرب العربي وإرهاصات العملية التكاملية في إطار اتحاد المغرب العربي.

---

[1] عائشة عباش، المرجع السابق، ص ص. 63،64.

[2] جمعة أحمد السويسي، "المغرب العرب: التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية"، (رسالة لنيل درجة الماجيستير تخصص العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،{د.ت})، ص.22.

المطلب الأول: نشأة التكامل في الغرب العربي

تعتبر فكرة وحدة المغرب العربي راسخة في جذور وأعماق التاريخي المغاربي، فترجع الفكرة الأولى للوحدة المغاربية والتكامل المغاربي إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الذي الذي استهدف طمس معالم هوية الشعوب المغاربية[1].

وقد ذكر المؤرخ المغاربي سعيد بن سعيد أربع معالم جسدت البعد المغاربي في تاريخ الكفاح الوطني للأقطار المغاربية ويخص بالذكر كل من:

نجم شمال إفريقيا، عقيدة التوحيد لشباب شمال إفريقيا، مكتب المغرب العربي ومؤتمر طنجة 1958م.

وحسب سعيد بن سعيد يمكن تقسيم مراحل تبلور مشروع التكامل المغاربي من خلال مرحلتين أساسيتين:

أولا: مرحلة الدعوة لتوحيد النضال المغاربي

بسبب الهيمنة الاستعمارية على الأول المغاربية، دفعت السكان إلى التفكير في أهمية التضامن والنضال المشترك ضده وإفشال برامجه مخططاته الرامية إلى طمس الهوية العربية المغاربية و القضاء على الذاتية الإسلامية لشعوب المغرب العربي.

فنجد هذا التضامن يتجسد في حركات وجمعيات للكفاح المشترك منها:

1. جمعية نجم شمال إفريقيا 1923 م:

أولى الجماعات التي أنشأت للتعبير عن الهوية الجغرافية والثقافية لمنطقة شمال إفريقيا هي حزب نجم شمال إفريقيا، والتي كانت أكثر الجماعات تأثيرا من تمثيلا في الأوساط الشعبية المغاربية، وبسبب وجود أشخاص في عضوتين من مجتمعات المغرب العربي، كان من اعلي الأصوات المنادية بحقوق المغاربة واستقلالهم عن فرنسا خلال سنوات نهاية العشرينيات و الثلاثينيات من القرن العشرين، فنجم شمال إفريقيا هو جمعية

[1] ميلود عبد الله المهذبي، أحمد عبد الحكم دياب،" اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في استراتيجية العلاقات الدولية آفاق 2000"، مجلة المستقبل العربي، عدد، 284، (1994)، ص.54.

خاصة بالمسلمين الذين ينتمون إلى المغرب والجزائر وتونس[1]، وأسست جمعية نجم شمال إفريقيا في باريس 1923م. كجمعية للدفاع عن العمال المغاربية، وأصبح في مارس 1926م جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي والمطالبة بحقوقه[2].

وهذا كان نتيجة للقاءات التي أجريت بين الزعيم" علي باشاحامبا" وهو أول من فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح بين البعض من زملائه في كل من الجزائر والمغرب[3].

كانت الجمعية بزعامة رائد الحركة الوطنية الجزائرية مصالي الحاج، وقد تجسدت أهم أهداف الجمعية في العمل من اجل توحيد الحركة الوطنية إفريقيا حيث يتلخص المبدأ المغاربي للجمعية في تحالف البلدان المغاربية على أساس حق كل منها دون استثناء في الاستقلال,

إضافة إلى انه يمكن اعتبار الهدف الأساسي للنجم هو: تشكيل إرادة سياسية واحدة وهو ما دعا إليه" سي الجيلالي" مدير جريدة الأمة من خلال طلبه بالنضال المشترك[4].

2. جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين 1927م:

وهذه المنظمة كان لها الدور البارز في نشر الوعي بالوحدة والعمل المشترك المتكامل من اجل تحديد المغرب العربي، حيث حملت هذه الأفكار الوحدوية إلى الطلاب المغاربة الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية.

ومن خلال المؤتمر الخامس، في شهر نوفمبر 1935 بتلمسان، وقدمت مجموعة مطالب تمحورت حول: ضرورة توحيد تعليم في الدول المغاربية وان هذه المطالبة بالعمل الوحدوي ليست مفتعلة ودائما هي وليدة التاريخ المغاربي.

---

[1] عامر مصباح، تكامل المغرب العربي البعاد والمقاربات، (القاهرة: دار الكتاب الحديث: 2009)، ص.168.

[2] أحمد منيسي، التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2002)، ص.43.

[3] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السايق ، ص.14.

[4] محمد حربي، الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي 1928-1954.في: وحدة المغرب العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987)، ص.73.

إن نجم شمال إفريقيا وطلبة شمال إفريقيا نجحتا في إحياء وبعث الهوية المغاربية العربية الإسلامية لشعوب شمال إفريقيا وظهور بوادر الفكر الوحدوي المغاربي، بمعنى خلق إرادة سياسية مغاربية وحدوية[1].

ثانيا: مرحلة النضال المغاربي المشترك:

بدأت هذه المرحلة بانتهاء الحرب العالمية وإنشاء جامعة الدول العربية في 1945، حيث عرف العمل الوحدوي المغاربي نقلة نوعية خاصة بانتقال نشاط الحركات الوطنية المغاربية من أوروبا إلى القاهرة وكذلك الانتقال من العمل السياسي إلى العمل الثوري المشترك لدول المغرب لعربي[2].

1. مكتب المغرب العربي 1947م:

تمثلت هذه العبارة في عملية التنسيق بين ممثل حزب الشعب الجزائري للسيد الشاذلي المكي، وممثل حزب الدستور التونسي في القاهرة من اجل تنظيم عمل الأحزاب المغاربية وتنسيق المواقف فيما بينها بشكل يجعلها أكثر قوة في المطالبة بحقوقها. وصفا واحدا في مخاطبة الاستعمار والأسرة الدولية، وقد كانت الآلية العملية لتحقيق هذه الغاية هي عقد مؤتمر في القاهرة تحت رعاية جامعة الجدول العربية، وتم عقد هذا المؤتمر بتاريخ 22.15 فيفري 1947 تحت الرئاسة الشرفية للسيد "عبد الرحمان عزام باشا" الأمين العام لجامعة الدول العربية في ذلك الوقت، وأسندت الأمانة العامة للمؤتمر للسيد عبد الكريم غلاب من المغرب الأقصى[3]. وانبثق عن المؤتمر أيضا: مكتب المغرب العربي الذي يعد أهم المحاولات إن الدلالة على أهمية العمل المغاربي المشترك[4].

بالإضافة إلى إنشاء لجنة المغرب العربي 1948 والتي تتمحور برامجها حول:

. الاستقلال المرجو التام للدول الثلاث: الجزائر تونس والمغرب.

. متابعة الكفاح في حل حصول إحدى الدول على استقلالها.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص.74،75.

[2] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص.55.

[3] عامر مصباح، المرجع السابق، ص.55.

[4] أحمد منيسي، المرجع السابق، ص.44.

ومع مطلع الخمسينيات اخذ هذا الاتجاه الطابع العسكري فتكونت بالتعاقب جيوش التحرير المغاربية، جيش التحرير الجزائري 1954/11/1. جيش التحرير التونسي أواخر 1955، جيش التحرير المغربي في صيف 1955، ولم يدم هذا المؤتمر طويلا، فسرعان ما حصلت كل من تونس والمغرب على استقلالها ينفرد بالجزائر، وبذلك قتل الاستعمار الاتجاه الثوري فوت على أقطار المغرب العربي فرصة تحقيق الوحدة عبر الكفاح المسلح والتضحية[1].

2. مؤتمر طنجة ودوره في مشروع التكامل المغربي:

كان مؤتمر طنجة الميلاد الحقيقي لاتحاد المغرب العربي، والتجسد الفعلي للأفكار السابقة والتتويج العملي للمحاولات التنسيقية والوحدوية السابقة إلى موقف منضم وعملي، فقد احتضن قصر "مارشان" المدينة طنجة المغربية المؤتمر الذي سمي باسمها، مدام ثلاث أيام من27 إلى 30 أفريل 1958 وقد ترأس المؤتمر المناضل المغربي السيد "علي الفاسي"، أما عن الهيئات الحاضرة فقد الجزائر وتونس والمغرب (جبهة التحرير الوطني، الحزب الحر الدستوري، حزب الاستقلال المغربي)، ومن أهداف المؤتمر مايلي:

1. الثار من فرنسا بسبب إفشالها لمحاولة الوحدوية المغربية.

1. الاستجابة لمطالب الشعوب المغربية في الوحدة والتضامن.

3. رد فعل اتجاه معاهدة روما الخاصة بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة[2].

المطلب الثاني: اتحاد المغرب العربي: المبادئ والأهداف

إن لكل منضمة أو مؤسسة مهما كان نوعها ومهما بلغت درجة تأثيرها سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو حتى العالمي مراحل تتأثر بها أثناء إنشائها، اتحاد المغرب العبي باعتباره إحدى المنضمات القارية مر بمراحل أثناء تشكله إضافة إلى قيامه على عدة مبادئ تعدد النظام الداخلي للاتحاد، وأهداف نشأ

[1] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص56.

[2] المرجع نفسه، ص.57.

الاتحاد من أجلها[1]، حيث أخذت إرساء تكامل مغاربي تظهر من يد مع تطور الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة لاسيما التصالح المغاربي الجزائري في ماي 1987م والتآخي التونسي الليبي في ديسمبر 1987م ما نتج عنه من تطبيع للعلاقات المغاربية، وتهيئة المناخ لبناء المغرب العربي الكبير على أساس الأخوة والتعاون والمصلحة المشتركة ففي العواصم المغاربية العديد من اللقاءات الثنائية بين القادة المغاربة، أكدوا فيها على واصلة الجهود م اجل بناء صرح المغرب العربي كما تم التأكيد على ما يجمع بين الشعوب المغاربية من روح الأخوة والتفاهم المتبادل والرغبة المشتركة في تدعيم التعاون المثمر بينهم.

إلا أن القيمة المغاربية التي جمعت القادة المغاربة في الجزائر بتاريخ 1988/06/10م بمشاركة الحسن الثاني ملك المغرب اعتبرت إعلانا رسميا عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغاربية عامة والمغاربية الجزائرية خاصة، والتي تم من خلالها إصدار بيان زرالدة الذي عبر عن رغبة القادة المغاربة في إقامة اتحاد مغاربي يمهد لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين دوله، وكان ذلك بداية بالعمل على تشكيل لجنة مختصة تبحث في سبيل وكيفيات تحقيق ذلك وهو ما تم التأكد عليه خلال اجتماع القادة المغاربة بمراكش بتاريخ 17 فيفري 1989م حيث تم الإعلان الرسمي عن الاتحاد المغاربي العربي[2].

وهناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أدت إلى نشأة الاتحاد منها:

العوامل الداخلية: إضافة إلى مجموعة الدعائم والمقومات التي شجعت دول هذا الإقليم على التقارب، هناك مجموعة أخرى من الظروف الداخلية التي فرضت عليها إنشاء اتحاد المغرب العربي ومنها:

التبعية الاقتصادية المتعددة الأبعاد: إذ يعرف اقتصاد الدول المغاربية تبعية غذائية وتكنولوجية ومالية وهذا ما أدى إلى عجز الدولة الوطنية عن تحقيق التنمية الشاملة وحماية أمنها إذا أضحت مسالة التنمية الشاملة من أهم أهداف الدول المغاربية ولكن نظرا للوضعية الاقتصادية المتدهورة لتلك الدول فقد فرض على قادتها

[1] مانع جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص.162.

[2] رشيد بوكساني، و أحمد وبيش، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، في: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية، الأوروبية، (د . م . ن : دار المهدي، 2005)، ص ص .219-220.

ضرورة التفكير في العمل التنموي الجماعي للرد على طلبات مجتمعاتها المتزايدة وضمان الاستقرار في ظلل وجود عدة تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية[1].

تواضع مكانة المشاركة السياسية: إضافة إلى عجز الدول عن تلبية المطالب الأساسية للمواطنين فإن قدرتها على تأطير النشاط السياسي عرفت هي الأخرى تدهورا خطيرا حيث شهدت النظم المغاربية درجات متزايدة من العجز عن تأطير النشاط السياسي في إقليمها، ويعني ذلك تزايد حجم الأنشطة. السياسية التي لا تجد لنفسها قنوات شرعية داخل النظام، وهذا ما فسرته آنذاك الدعوة المستمرة إلى التعددية في كل من الجزائر وتونس مع المطالبة بترسيخ وتوسيع أدواتها في حقول العمل التشريعي والتنفيذي وفعالية المنظمات المؤطرة لمختلف قطاعات المجتمع المدني كفاعل في صناعة الخيارات الجديدة، ومن جهة أخرى فإن النظم القائمة في دول المغرب العربي تميزت بنوع من الجمود أي أنهها كانت عاجزة عن التطور الذاتي لمسايرة التغيرات الاجتماعية، والنتيجة العملية لكل هذا هو تدهور سلطة الدولة وتناقص قدرتها على ضبط إيقاع الحياة والصراع السياسي داخلها[2].

الظروف السياسية: من خلال تغيير التوجه الوحدوي لدول المغرب العربي حيث أصبحت التعددية الحزبية توجه العمل والممارسة السياسية، وهذا التغير وضع حدا لاحتكار الحزب الواحد للسلطة، وتحد هذه المرحلة حاسمة في الحياة السياسية للدول المغاربية، وذلك باعتماد تشريعات جديدة تسمح بتكوين الأحزاب السياسية لممارسة العمل السياسي المشروع وتواجده في الساحة السياسية بقوة والتعبير عن مطالب الشعب بصورة شفافة ونزيهة[3].

العوامل الخارجية: التي تتمثل فيما يلي:

[1] عائشة عباش، المرجع السابق، ص.72.

[2] مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص.21.

[3] مانع جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص.52،53.

*التوجه الدولي نحو الإقليمية: إدا التكتلات الإقليمية منتشرة عبر أنحاء العالم سواء الدول النامية أو الدول المتقدمة فهذه الأخيرة تسعى لتوسيع محيطها الإقليمي فنجد مثلا في أوربا الاتحاد الأوربي الذي يرغب في استغلال الإطار الإقليمي بإنشاء تكتلا ما بين دول أوربا ودول جنوب المتوسط[1].

عامل الأخطار الأمنية والإستراتيجية: وبعد هذا العامل أحد العوامل التي دفعت دول المغرب العربي نحو إنشاء الاتحاد فهذا العامل يمثل تهديدا حقيقيا للأمن واستقرار المنطقة خاصة على إثر الهجمات التي تعرضت لها ليبيا قبل قيام الاتحاد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى الاعتداءات على تونس بسبب تواجد مقر الهيئة الفلسفية بها من طرف إسرائيل، إضافة إلى ذلك احتمال تصاعد التوتر بين المغرب واسبانيا (في دلك الوقت) نتيجة استرجاع المدينتين المغربيتين "سبتة والميلية".

إضافة إلى مشكلة الصحراء الغربية التي تعتبر من العوامل الأساسية التي دفعت دول المغرب نحو الاتحاد، فهي ما تزال تشكل خطر كان على امن واستقرار المنطقة المغاربية، وبالوصول إلى حل لها، يمكن إن يعود الاتحاد يقوي من جديد[2].

-توسيع السوق الأوروبية المشتركة:

أصبح من المعروف إن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة، ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في دول الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محله في هذا المجال الإقليمي الاقتصادي في مجموعة للحصول على اكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية. وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات وأنواع التبادل الأخرى[3].

[1] عائشة عباش، المرجع السابق، ص.72.

[2] مانع جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص.55،56.

[3] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص .65.

تعتبر اقتصاديات المغرب العربي أيا كان طريقة التنمية الذي اختاره كل بلد من البلدان المعنية بعد الاستقلال مندمجة تماما في الاقتصاد العالمي من خلال المجموعة الاقتصادية الأوروبية، من اجل فهم ارتباط التجارة المغاربية بالسوق الأوروبية لابد من الرجوع قليلا إلى الوراء وبالضبط للمرحلة الاستعمارية ففي تلك المرحلة فرضت على الفلاحة المغاربية تحولات نبوية وهيكلية أدت إلى فرض تخصصها في إنتاج المواد الأولية الفلاحي و والرعوية الضرورية لتموين أسواق المراكز الاستعمارية، ففي 1830 اضطر المغرب للخروج من عزلته تحت الضغوط المتعددة للقوة الاستعمارية فاتحا المجال أمام الاقتصاديات الرأسمالية، وفي 1930م تحولت الفلاحة المغربية من خزان حبوب إلى حديقة الفواكه والخضر بالنسبة لأوروبا الصناعية، حيث عمد المستعمر إلى تطوير إنتاج الحوامض التي تضاعف حجمها 7 مرات خلال سنوات 1935-1955، والطماطم التي تضاعف حجمها 3 مرات خلال الفترة نفسها،والخمور أيضا تضاعف بمرتين تقريبا.الوضع نفسه ينطبق على بقية الدول المغاربية، حيث أنه بعد حصولها على الاستقلال السياسي أعادت إنتاج نفس الوضعية وعملت على تكريسها وتعميقها نتيجة إدماجها القسري في التقسيم الدولي للعمل إذا ظلت الزراعات الصناعية والتجارية تهيمن على الزراعات القوتية وتحتل أخصب الأراضي.

ولإدراك أهمية دول السوق لمنطقة المغرب العربي، يجب معرفة اتجاهات التجارة الخارجية لبلدان المغرب العربي قبل توسيع السوق الأوروبية المشتركة إلى اسبانيا والبرتغال، وتعتبر أوروبا الشريك التجاري الرئيسي لهذه المنطقة،فتحصل فرنسا وحدها على 30% من صادرات المملكة المغربية و 23% من وارداتها، وعلى 29,8% من صادرات الجزائر و 15% من وارداتها، وتحصل على إيطاليا وحدها على 32,8% من صادرات ليبيا و 25% من وارداتها، وتشكل فرنسا، إيطاليا، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، الشركاء الخمسة الأوائل في هياكل الصادرات والواردات للبلدان المغاربية[1].

[1] صبيحة بحوش، المرجع السابق، ص.169.

يمكن القول أيضا أن، تخوف الدول المغاربة من أن تتحول إلى متعامل ثانوي بالنسبة لدول السوق الأوربية المشتركة، فكل تكامل داخلي لسوق معينة يعني أبعاد أطراف خارجية وهذا يستوجب بالضرورة تدعيم علاقات الشراكة. كذلك المنافسة الشديدة التي تفرضها الدول المتشابهة في الإنتاج مع الدول المغاربية والتي تتوفر على شروط المنافسة والمعايير الاقتصادية الحديثة، دفعت بالدول المغاربية بالتوجه نحو التكامل. بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية ودورها المؤثر في التوجه المغاربي للتكامل خاصة بروز التحدي الاقتصادي محل التحدي الأمني والإيديولوجي، كتكتل النافتا "اتفاق التجارة الحدة لأمريكا الشمالية" الذي جاء كرد فعل مضاد للتكتل الأوربي، بغرض توحيد اقتصاديات الأمريكيتين حيث كانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في مواجهة أوربا و اليابان، ونظرا لهذه المتغيرات دفعت بالدول المغاربية إلى الاتحاد بإنشاء اتحاد المغرب العربي[1].

-كذلك من مبادئ اتحاد المغرب العربي انه يهدف إلى:

تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بغض النظر ببعض، وتحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

-المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

-انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها[2].

عند الحديث عن الأهداف العامة للاتحاد المغاربي، لابد من التطرق إلى هدف كل دولة عضوة ومبتغاها من وراء الموافقة على الدخول في الصيغة الاتحادية، ومن هذا المنطق سوف نتطرق إلى أهداف كل دولة من الدول الخمس غداة انضمامها لمعاهدة الاتحاد ثم نبين الأهداف الحقيقية التي بعث الاتحاد من اجلها. حسب وثيقة اتحاد المغرب العربي.

[1] حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية المعاصرة، (طرابلس: {د.د.ن}، 1998)، ص.55.

[2] معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، المادة الثانية ، مراكش:17 فبراير 1989م.

1_ *أهداف دول المغرب العربي:*

غداة التوقيع على معاهدة المغرب العربي، نجد إن الدول الخمس الموقعة للمعاهدة لديها أهداف محددة، دفعتها للاتحاد، يمكن إن نوجزها في الأتي[1]:

1-الجزائر: تهدف الجزائر من وراء انضمامها إلى المغاربي إلى ما يلي:

الاستفادة الاقتصادية من المشاريع المشتركة خاصة في مجال التجارة الخارجية، إضافة إلى إقامة مشاريع مشتركة تؤمن من خلالها حدودها، خاصة مع تونس.

تحقيق أفضل الأوضاع للجزائر في تجارتها الخارجية خاصة مع الدول الأوروبية ،في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدره إلى أوروبا عبر كل من المغرب وتونس، وهذا ما يعود بالفائدة عليهما أيضا.

إن الإتحاد يعتبر صيغة مناسبة للجزائر لتصفية الصراعات الخارجية، حيث يمكنها من إنجاز إصلاحات الداخلية.

كذلك فإن انخراط الجزائر في الاتحاد يجعلها تلعب دورا بارزا ومؤثرا سواء على الساحة العربية أو الإفريقية، نتيجة لإمكانياتها وموقعها الاستراتيجي[2].

2-المغرب: هدف المغرب من الاتحاد إلى الأهداف التالية:

- تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية من خلال الهاون بين الاتحاد عن طريق الاستفادة من المشاريع المشتركة.
- مواجهة مشكل البطالة بعد الاستغناء عن العديد من العمالة المغربية من الدول الأوروبية ووجود الاتحاد سيحد من ذلك.

[1] أحمد السيد تركي، اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول، كراسات استراتيجية خليجية رقم8، (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2000)، ص .8،5.

[2] مصطفى الفيلالي، المرجع السابق، ص.83.

- تجاوز فشل الوحدة المغربية الليبية، ومحاولة استقطاب المحاور التي كانت قائمة في المغرب العربي ضد المغرب. مثل المحور الليبي الجزائري والمحور الجزائري الموريتاني بسبب مشكل الصحراء الغربية.
- رغبة المغرب في استخدام صيغة الاتحاد لتصفية الصراعات بالمنطقة، كرصيد تفاوضي بين "جبهة البوليساريو"والتي مثلت عبئا عسكريا وسياسيا واقتصاديا إضافيا منذ إعلان الجمهورية الصحراوية عام1976، واعتراف منضمة الوحدة الإفريقية بها، الأمر الذي أدى إلى عزلة المغرب في المنطقة ولجوئها للحل العسكري لمواجهة المشكلة،

3-ليبيا: كما هدفت ليبيا من دخولها للاتحاد إلى تحقيق مكاسب سياسية أهمها:

إضفاء طابع سياسي دفاعي على الاتحاد، كذلك فك العزلة العربية على ليبيا خاصة بعد فشل الوحدة الليبية المغربية وتوتر علاقاتها مع تونس .فالاتحاد المغاربي نواة للوحدة العربية الشاملة بالنسبة لليبيا وتستطيع من خلاله إن تلعب دورا مهما في المنطقة العربية[1].

أما تونس فقد هدفت لتحقيق مكاسب اقتصادية معتبرة ,من خلال تصدير العمالة التونسية لدول الاتحاد وخاصة ليبيا التي تشكو من نقص العمالة.

وذلك بعيدا عن الضغوطات السياسية.

كذلك الوصول إلى موقف توازني لتونس في المنطقة المغاربية من الناحية السياسية. إضافة إلى لعب دور معتبر، لأنها أدركت أنه بالرغم من انتقال الجامعة العربية إليها إلا أن دورها مهمش ومحدود ويقتصر على استضافة الاجتماعات واللقاءات، بالإضافة إلى الرئاسة الدورية للاتحاد التي تمكنها من لعب دورا ريادي في المنطقة المغاربية ويفتح لها الآفاق على الصعيد العربي. كذلك موريتانيا: تهدف إلى الاستفادة من التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد. خاصة فيما يخص المشاريع المشتركة، كذلك تستطيع موريتانيا إقامة علاقات

[1] مصطفى الفيلالي،" آفاق اتحاد المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد132، (1990)، ص.40-42.

متوازنة مع كل من الجزائر والمغرب، نتيجة الحدود المشتركة معها، ونتيجة لأن البلدين هما النواة الصلبة في الإتحاد، نتيجة الموقع الإستراتيجي والإمكانية الهائلة المادية والبشرية، وتهدف أيضا إلى تسوية سلمية لمشكلة الصحراء الغربية والتي تمثل عبئا عليها نضرا للحدود المشتركة. أيضا انضمامها إلى الاتحاد يسهل المهمة على موريتانيا في مواجهة التيارات الانفصالية الزنجية عن طريق إقحامها في سكان الاتحاد ومن هنا تقوية العنصر العربي[1].

. وبالنظر إلى معاهدة إتحاد المغرب العربي يمكن أن نصنف الأهداف التي على الدول المغاربية تحقيقها إلى عدة أنواع من الأهداف في ميادين مختلفة منها السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية وذلك لبلوغ الهدف النهائي وهو الوحدة المغاربية.

وقد ذكرت المادة الثانية والثالثة أهداف الإتحاد ويمكن إجمالها في المجالات التالية:

. الأهداف الدفاعية والأمنية:

. تحقيق الوفاق بين دول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيقا بينها يقوم على أساس الحوار.

. صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء[2].

. كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى[3].

تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي، كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى[4].

---

[1] مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، المرجع السابق، ص. 79،80.

[2] معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، المادة الثالثة.

[3] معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، المادة الرابعة عشر.

[4] معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، المادة الخامسة عشر.

حيث ينجر عن هذه الأهداف الأخذ بالمبادئ العامة في العلاقات الدولية منها احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها من أي اعتداء سواء من قبل الدول الأعضاء أو من الخارج، والتنسيق في ميادين الدفاع والأمن وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وعن طريق الحوار.

الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في:

. العمل تدريجيا على تحقيق حرية التنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء[1].

. تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوص بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد[2].

وهذه الأهداف الاقتصادية يمكنها تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية عن طريق التنسيق فيما بينها.

الأهداف الثقافية:

. إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء[3].

الأهداف السياسية:

فمن الأهداف السياسية والدولية للاتحاد تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول المغاربية والدفاع عن حقوقها وهو بذلك يهدف إلى: "تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض" ويعتبر هذا

[1] معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، المادة الثانية.

[2] معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، المادة الثالثة.

[3] معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، المادة الثالثة.

الهدف من أهم الأهداف التي يسعى الإتحاد لتحقيقه، إذ يساعد على مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية أو إحدى دولها نتيجة أي محاولة تهدف إلى تمزيق الإتحاد وإشاعة الانقسام، كذلك فإن الإتحاد هو الذي يكفل للدول المغاربية المحافظة على استقلالها، كما تساهم في إزالة كل صور النزاعات الإقليمية ولهذا الغرض تسعى الدول بالمساهمة في صيانة السلام المؤسس على العدل والإنصاف[1].

المطلب الثالث: البناء المؤسساتي لاتحاد المغرب العربي

إن إتحاد المغرب العربي كتنظيم إقليمي لا يختلف كثيرا من حيث الشكل التنظيمي العام عن المنظمات الدولية، إذ إن الإتحاد المغاربي يقوم من الناحية الهيكلية على مجموعة من الأجهزة والمؤسسات والتي نصت عليها معاهدة إنشاء الإتحاد المغاربي وعليه سيتم من خلال هذا العنصر التطرق لأجهزة إتحاد المغرب العربي.

وقسمت أجهزة إتحاد المغرب العربي إلى التقسيم الآتي:

أجهزة ذات طابع تقريري وتنفيذي: وهي بنص المواد من 4 إلى 10 من معاهدة الإتحاد والمتمثلة في: مجلس الرئاسة، مجلس الوزراء الأول ومجلس وزراء الخارجية.

***مجلس الرئاسة*:** يتألف من رؤساء الدولة المغاربية وهو يقابل منظمة الوحدة الإفريقية ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات في منظمة المؤتمر الإسلامي وتكون رئاسته بصورة دورية من قبل أحد الرؤساء لأعضاء الإتحاد بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي[2]. وحسب النصوص الواردة في معاهدة الإتحاد فإن لمجلس الرئاسة عدة اختصاصات نذكر منها:

العمل على تحقيق أهداف الإتحاد والنظر إلى القضايا التي تهم الدول الأعضاء، إنشاء ما يراه الإتحاد ضروريا من لجان وزارية متخصصة مع تحديد مهامها، إحالة المشاريع والقرارات على مجلس الشورى لإبداء

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص.92.

[2] محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية وأكثرها على الوطن العربي، (القاهرة: البحوث والدراسات العربية، 1991)، ص.56.

رأيه بشأنها، والنظر في طلبات الانضمام إلى الإتحاد من طرف دول أخرى طبقا للمادة 17من معاهدة الإتحاد.

اعتماد ميزانية الأجهزة الاتحادية.

وفيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للإتحاد يبدي مجلس الرئاسة رأيه في أهم الأحداث الدولية ويتخذ وموقفا حول موضوع علاقات التعاون مع التجمعات العربية والإفريقية والتجمعات الاقتصادية الأوروبية والتجمعات الأخرى[1].

مجلس الوزراء الأول:

يشكل مجلس الوزراء الأول جهاز من أجهزة التنفيذ حسب المادة السابعة من اتفاقية الإتحاد التي تنص على:"للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة لذلك".

كما أن مجلس الوزراء الأول المغاربي مشكل من أربعة وزراء الأول لدول الإتحاد وممثل ليبي يملك صلاحية هذا المنصب.

وما يلاحظ أن هذا الجهاز هو نموذج متميز حيث جاء خلافا لمعظم التجمعات الإقليمية.

***مجلس وزراء الخارجية*:**

يعتبر مجلس الخارجية لإتحاد المغرب العربي بمثابة الفرع التنفيذي ويأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة، ذلك أنه يقوم بمباشرة النشاط الفعلي للاتحاد في الفترات التي تقع ما بين انعقاد دورات مجلس الرئاسة عن طريق اجتماعات متكررة، والتي تنعقد كل شهرين في بلد رئاسة الإتحاد طبقا لنظامه الداخلي، وعمليا لا يعقد أكثر من ثلاثة دورات في السنة.

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص.168.

ويتكون مجلس وزراء الخارجية من وزراء الخارجية للدول المغاربية وأمين اللجنة الشعبية الذي يمثل الجماهيرية الليبية مكلف للشؤون الخارجية يعادل وزير الخارجية في الدول الأخرى المغاربية[1].

ومن اختصاصات مجلس الوزراء نذكر منها:

. اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات الهادفة إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، كذلك الإعداد والتحضير لاجتماعات مجلس الرئاسة.

. الاهتمام بكافة الملفات التي تخص الساحة المغاربية.

. التدخل لوضع إستراتيجية الدفاع والأمن الجماعي لضمان أمن المنطقة.

. فإن الهدف من وراء هذه الاختصاصات هو إحكام حلقات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وهذه الاختصاصات تجعله قادر على التحرك المباشر والفوري لمواجهة المشكلات العاجلة التي يواجهها الإتحاد[2].

أجهزة ذات طابع إداري واستشاري:

فمن خلال المواد التي تضمنها المعاهدة المنشأة للإتحاد ممثلة في الأجهزة التالية:

1الأمانة العامة:

تتكون الأمانة العامة للإتحاد من مجموعة موظفين يعملون فيها في إطار القانون الدولي لا كممثلين للدول الأعضاء في الإتحاد حيث يمارسون مهامهم ووظائفهم بحياد من أجل تحقيق المصالح المشتركة للدول الأعضاء في الإتحاد والأشخاص الذين تتكون منهم الأمانة العامة "الأمين العام"، و "عدد كاف من الموظفين"، وتعيين الأمين العام يعود لمجلس الرئاسة ويجب أن يكون من بين رعايا الإتحاد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتحديد لمرة واحدة وأما الموظفون فيتم انتدابهم من طرف الأمين العام لإتحاد المغرب العربي حسب ما تستلزمه الحاجة.

[1] رشيد بوكساني، أحمد وبيبش، المرجع السابق، ص,221.

[2] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص.175.

وأبرز مهام الأمانة العامة تتمثل في:

ـ متابعة تنفيذ قرارات مجلس رئاسة الإتحاد بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى.

ـ المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الإتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.

ـ إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق وإبداء الرأي المتخصص.

ـ إعداد التقارير الدورية حول تقديم بناء الإتحاد.

ـ حفظ الوثائق الرسمية للإتحاد.

ـ ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتعزيز العمل العربي المشترك والتعاون مع التجمعات الإفريقية والدولية المماثلة، كذلك ربط الصلة بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الإتحاد[1].

ـ **مجلس الشورى:** يتكون من عشرة أعضاء من كل دولة تم رفعهم إلى عشرين ثم إلى ثلاثين عضو، حيث يتم اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

يتخذ مجلس الشورى مقرا له في الدولة التي تتولى رئاسة الإتحاد، وتكون تحت إشراف الرئيس المباشر كما يحدد فترة عمل الهيئة كل خمس سنوات كما تنتهي العضوية في المجلس بالوفاة أو الاستقالة أو بإشعار من الهيئات النيابية، ويتوافر مجلس الشورى على عدة أجهزة للقيام بمهامه وهي:

أ. ***المكتب:*** يتولى المكتب تحديد مكان انعقاد دورة المجلس وتحديد جدول أعمال دورات المجلس بالتنسيق مع الأمانة العامة للإتحاد إضافة إلى ذلك يقوم بإقرار عقد جلسات مغلقة عند الاقتضاء كما يقوم بتوزيع المسائل المدرجة في جدول الأعمال على اللجان.

[1] رشيدة بوكساني، أحمد وبيش، المرجع السابق، ص ص.221،222.

ب ـ ***رئيس المجلس***: يتولى رئيس المجلس الأعمال الآتية: بداية برئاسته المكتب وجلسات المجلس وضمان حسن سيرها وتنسيق أشغال اللجان وعرض القضايا للتصويت والإعلان عن نتائجها وضمان التنظيم المادي للدورات.

ج ـ ***لجان مجلس الشورى***: يملك المجلس سلطة إنشاء نوعين من اللجان:

. لجان دائمة: لجنة الشؤون السياسية، لجنة الاقتصاد والتخطيط والمالية والأمن الغذائي، لجنة الشؤون القانونية، لجنة الموارد البشرية، لجنة البنية الأساسية وتتألف كل لجنة من تسع أعضاء.

ـ لجان مؤقتة: يجوز لمجلس الشورى أن يحدث لجان مؤقتة على نحو يتيح دراسة وافية للمسائل المدرجة في جدول الأعمال.

د ـ ***أمانة مجلس الشورى***: تتولى الدولة المضيفة أمانة مجلس الشورى وتوضيع الأمانة تحت سلطة الرئيس[1].

2 الهيئة القضائية:

تتألف من قاضيين اثنين من كل دولة تعينهما الدولة المعينة لمدة ستة سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة، وتختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بالتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد والتي يحيلها إليها المجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية كما تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة هذا وتعد الهيئة القضائية نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة عليه، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة يلاحظ إذن أنها الهيئة الوحيدة من بين الهيئات التابعة لمجلس الرئاسة التي تمتلك سلطة إصدار أحكام ملزمة ونهائية بالنسبة للمنازعات التي تعرض أمامها من طرف مجلس الرئاسة[2].

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص.217.

[2] عبد الكريم عبدلاني، المغرب العربي من التجزئة إلى الإتحاد، في: محمد عاشور، أحمد على سالم: التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق، (القاهرة: مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005)، ص.288.

ـ أجهزة مختصة بالتنسيق والمتابعة:

أقامت معاهدة الإتحاد أجهزة مختصة باقتراح المشاريع المشتركة والتنسيق والتنفيذ والمتابعة وتتمثل هذه الأجهزة في: لجنة المتابعة، اللجان الوزارية المتخصصة، المجالس الوزارية القطاعية.

أ ـ لجنة المتابعة:

تعتبر لجنة المتابعة لإتحاد المغرب العربي بمثابة هيئة مختصة بالتنفيذ، تتألف اللجنة من الأعضاء الحكوميين الذين تعينهم الدول الأعضاء واحد عن كل دولة لمتابعة قضايا الإتحاد وهي ترفع حصيلة أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية وبعبارة أخرى تتكون اللجنة من كتاب الدولة للشؤون المغاربية.

وتتولى هذه اللجنة متابعة القدرات المتخذة من طرف مجلس رئاسة الإتحاد التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الأعضاء في مختلف المجالات.

ـ تدرس تقارير اللجان الوزارية المتخصصة واتخاذ ما يلزم بها من توصيات.

ـ تقوم بتحضير مشاريع القوانين والقرارات.

ـ تحيل المشاريع المعدة إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها إلى مجلس الرئاسة لاتخاذ القرار المناسبة بشأنها.

. فكل هذه الاختصاصات تهدف إلى إحكام حلقات التكامل في مختلف المجالات بين الوزارات والأجهزة[1].

ب ـ اللجان الوزارية المتخصصة: تم تأسيس اللجان الوزارية المتخصصة وقد جاء نص المدة كالآتي: "يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشأها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها"، وبعد إطلاعه على التقرير الذي رفعه مجلس وزراء خارجية الإتحاد وافق مجلس الرئاسة على إحداث أربعة لجان وزارية متخصصة وهي:

لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية، لجنة الموارد البشرية[2].

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص.217-220.

[2] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص.256.

- ✓ ـ *لجنة الأمن الغذائي*: تتولى هذه اللجنة وضع الخطوط العريضة الرئيسية برسم السياسات الخاصة بالإستراتيجية الزراعية والمائية لدول تنسيق سياسات التوريد للمحاصيل الزراعية والاستغلال الأمثل لها ومكافحة ظاهرة الانحراف والتصحر والجراد.
- ✓ *لجنة المالية والاقتصاد*: تتكلف بإبراز مجالات العمل المشترك فيما يتعلق بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق بينها من أجل تحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية الوطنية ووضع الأسس لتطور تخطيط مستقبلي متكامل قصد الوصول إلى التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
- ✓ *لجنة البنية الأساسية*: تتولى محاولة الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء وتعميمها للفائدة والعمل على دعم روح التعاون المشتركة وتأصيله بين دول الإتحاد، كما تتولى هذه اللجنة كذلك شؤون النقل والمواصلات، وذلك بالتعاون في مجال النقل البحري والبري والاتصالات المختلفة، العمل من أجل التنسيق في إقامة مشاريع البنية الأساسية.
- ✓ *لجنة الموارد البشرية*: حيث تتولى استنباط مجالات العمل المشتركة في التربية والتعليم والثقافة تنسيق بين الأجهزة المعنية بشؤون الشباب والرياضة في الدول الأعضاء، توحيد التشريعات في ميدان العمل وممارسة مختلف الحرف والمهن والقوانين الخاصة بالشركات، تعمل على توحيد مصادر التشريع والقضاء في ميدان الشؤون القانونية[1].

ج ***ـ المجالس الوزارية القطاعية:***

تطبيقا لقرار إنشاء اللجان الوزارية المتخصصة لإتحاد المغرب العربي لاسيما المادة الخامسة منه التي تنص على أن: "تتفرع عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسب ما يقتضيه عملها ..."، هذه المجالس الوزارية القطاعية عديدة تختص كل منها بقطاع معين:

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص.222.

. المجلس الوزاري المغاربي للتربية والتعليم والبحث العلمي، المجلس الوزاري المغاربي للثقافة والإعلام، المجلس الوزاري المغاربي للنقل، المجلس الوزاري المغربي للصحة، المجلس الوزاري المغاربي للطاقة والمجلس الوزاري المغاربي للداخلية.

الأجهزة ذات الطابع التخصصي: وهي التي يقتصر نشاطها على بعض الموضوعات وقد يكون هذا الموضوع بتحقيق تعاون الدول الأعضاء في المجالات العلمية كالجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم وتحقيق التعاون في المجالات الاستثمارية والتجارية والمالية كالمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية[1].

أ. *الجامعة المغاربية*: وهي أهم الإنجازات التي حققها الإتحاد في مجال التعاون في التعليم العالي إذ هو من الطبيعي أن تهتم دول الإتحاد لقضايا هذا القطاع والعمل على وضع الأسس التي سوف يقوم عليها التعاون العلمي فيما بينها لتحقيق التكامل في هذا المجال.

ب . *الأكاديمية المغاربية للعلوم*: تعتبر إحدى الإنجازات الاتحادية العلمية التي حققها الإتحاد المغاربي في مجال التعاون في البحث العلمي.

الهدف الرئيسي الأكاديمية هو إقامة إطار مناسب للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في أقطار المغرب العربي ويسمح بالتعاون مع المؤسسات المماثلة في الوطن العربي والأقطار الأجنبية وتمكين الباحثين من المساهمة في تطوير العلوم وتوظيفها.

ج . *المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية*: أنشأ هذا المصرف بناء على قرارات القمة المغاربية المنعقدة في مدينة رأس لانوف ليبيا يومي 09و10 مارس 1991، وبمقتضى اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي، والهدف منه الإسهام في إعداد وإنجاز وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات المصلحة المشتركة وذات الجدوى الاقتصادية في

[1] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص.270.

إقليم الدول الأعضاء والهادفة إلى التكامل الاقتصادي المغاربي العربي ويعتمد المصرف على ثلاثة مصادر للتمويل تتمثل في:

. رأس مال المصرف المغاربي.

. الاقتراض.

. الودائع[1].

[1] الرجع نفسه، ص.274.